

سلسلة تقارير أسبار

رقم (439)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

قراءة في مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة عن حل الدولتين

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

رقم الإيداع :
1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

31
عامًا
Since 1994



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

• لجنة الشؤون السياسية والعمل

الدبلوماسي

- أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*:
- د. بسمة التويجري
- د. تركي بن نجر القبلان
- أ. جمال جميل ملائكة
- د. خالد باطرفي
- د. سعيد الغامدي
- أ. د. صدقة فاضل
- د. عبد الرحمن عبدالعزيز الهدلق
- د. مطير الرويحي
- أ. مها مصطفى عقيل

• رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية





المحتويات

• الموضوع	• الصفحة
• الملخص التنفيذي.	1
• مقدمة.	2
• نظرة على تاريخ مبادرات تسوية القضية الفلسطينية.	7
• الدور السعودي الفرنسي في تصعيد حل الدولتين دوليًا.	13
• مؤتمر حل الدولتين: مفترق طرق بين الفرص والتحديات.	16
• استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ضوء إعلان نيويورك لحل الدولتين.	23
• خاتمة.	29
• المصادر، والمراجع.	30
• المشاركون.	31



قراءة في مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة عن حل الدولتين

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قراءة في مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة حول حل الدولتين؛ وذلك استنادًا إلى ندوة نظمها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 24 سبتمبر 2025 بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين من أعضاء الملتقى.

ويأتي هذا التقرير في توقيت ذي دلالة خاصة، حيث يتزامن مع مناسبتين بارزتين؛ الأولى اعتماد "إعلان نيويورك بشأن حل الدولتين" في 12 سبتمبر 2025 والصادر عن «المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين، وحل الدولتين» من مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي شكّل دفعة قوية للمسار السياسي المتعلق بحل الدولتين، وأعاد إحياء الأمل في إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال الاعتراف الدولي الصريح بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، أما المناسبة الثانية؛ فتمثلت في اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية الدولة التي أدّت دورًا تاريخيًا، ومحوريًا في دعم الحقوق الفلسطينية، وساهمت بجهود ملموسة في تعزيز الاستقرار الإقليمي مؤكدة مكانتها كدولة رائدة في الدفاع عن قضايا الأمة، وفي مقدمتها: القضية الفلسطينية، ووصولًا إلى اللحظة الاستثنائية التي شهدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار "إعلان نيويورك" المتعلق بحل الدولتين؛ حيث حظي القرار بتأييد 142 دولة؛ ليعيد إحياء النقاش الدولي حول مستقبل القضية الفلسطينية.

وتطرّق المحور الأول للتقرير إلى نظرة شاملة على مبادرات تسوية القضية الفلسطينية؛ وذلك بالإشارة إلى أن هذه القضية؛ باعتبارها من أقدم النزاعات في النظام الدولي؛ إذ شهدت عدة مبادرات منذ قمة (فاس)، ومبادرة الملك فهد عام 1982م التي توجت بمبادرة السلام العربية عام 2002م بقيادة المملكة العربية السعودية؛ حيث دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967م مقابل اعتراف عربي كامل، وقد حظيت هذه المبادرات بدعم دولي واسع إلا أنها واجهت رفضًا إسرائيليًا مستمرًا، وفي السنوات الأخيرة أدّت المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في تحريك هذا الملف؛ إذ أسّست لجنة دولية مع فرنسا خلال مؤتمر الأمم المتحدة عام 2024 لدعم حل الدولتين، وتوالت بعد ذلك الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، وفي المقابل أعلنت إسرائيل بقيادة اليمين المتطرف رسميًا رفضها التام لإقامة دولة فلسطينية، وصوّت الكنيست عام 2024م على قرار يرفض هذا الحل، كما أكدت السعودية على لسان وزير خارجيتها، وولي عهدها أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل مشروط بقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967م، وقد تكرّس هذا الموقف في إعلان نيويورك لعام 2025م الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة؛ مما أعاد الزخم الدولي لخيار الدولتين.



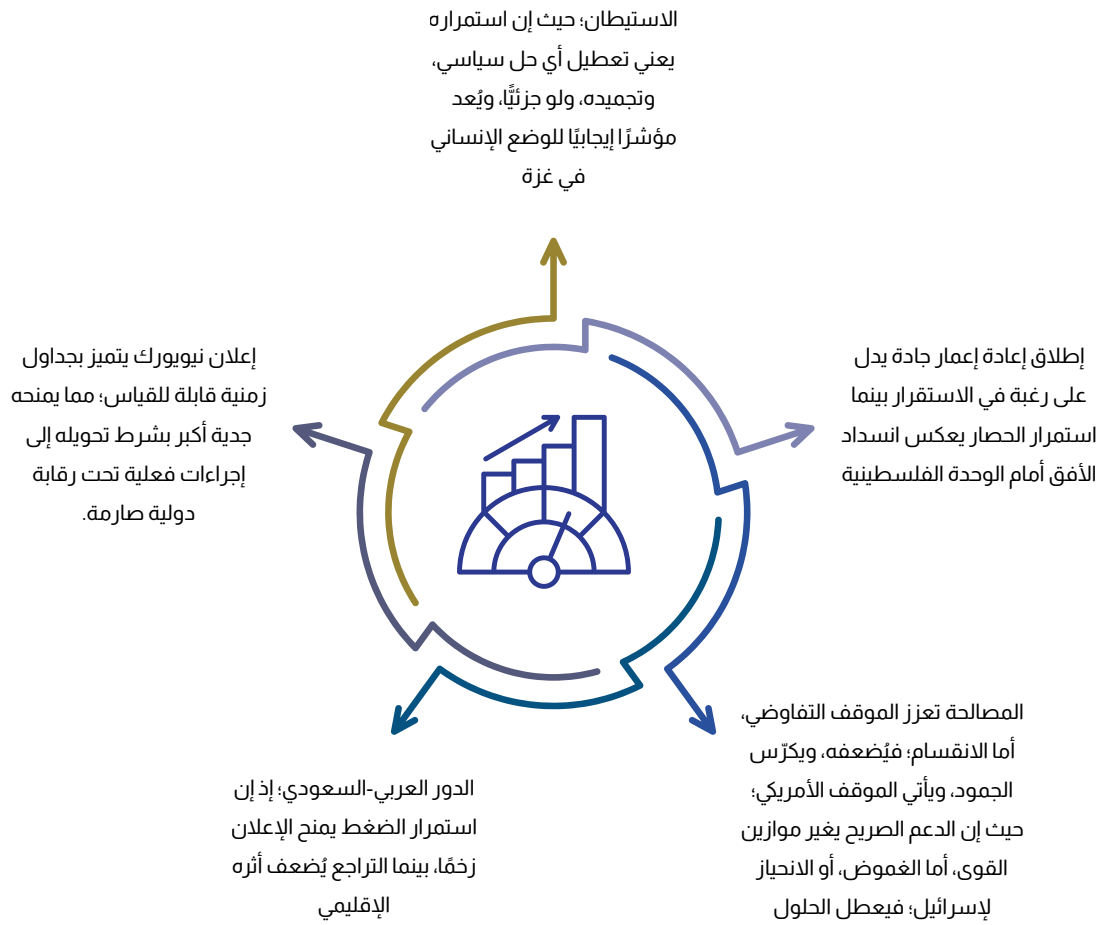
وسلّط المحور الثاني الضوء على التحرك السعودي-الفرنسي المشترك الذي أسهم في اعتماد "إعلان نيويورك" من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وذلك بتأييد غير مسبوق لخيار حل الدولتين، وقد عكس هذا الإعلان ثمرة جهود دبلوماسية مشتركة قادتها المملكة العربية السعودية، وفرنسا ضمن تحالف سياسي، ودولي لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بعد سنوات من التهميش، والتحالف السعودي-الفرنسي قدّم للقضية الفلسطينية شرعية مزدوجة: عربية-إسلامية من جهة، وأوروبية من جهة أخرى؛ مما منح إعلان نيويورك زخمًا دوليًا لافتًا، وأعاد فلسطين إلى صدارة النقاش السياسي، والأكاديمي العالمي، ويُنظر إلى هذا الدور كفرصة دبلوماسية تاريخية يجب البناء عليها؛ وذلك من خلال تحالفات ضاغطة، ومبادرات فعلية لإجبار إسرائيل على الدخول في مفاوضات حقيقية تقود إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.

وعرض المحور الثالث للفرص، والتحديات المرتبطة بمؤتمر حل الدولتين؛ فعلى الرغم من التآكل المستمر لهذا الخيار؛ بسبب سياسات الاستيطان الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني، وضعف الإرادة الدولية جاء "إعلان نيويورك"؛ ليعيد إحياء حل الدولتين عبر مجموعة من الفرص: أولها - الدعم الدولي الواسع؛ حيث صوّتت غالبية دول العالم لصالح القرار؛ مما منحه شرعية سياسية قوية، كما شكّل اعتراف دول، مثل: إسبانيا، وأيرلندا، والنرويج بالدولة الفلسطينية دفعة سياسية مهمة تزامن معها تعهدات مالية دولية لدعم بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وكذلك مثّل تحديد جدول زمني مدته 15 شهرًا أداة ضغط لتعزيز الجدية، والمساءلة. هذا إلى جانب مقترح إنشاء بعثة مراقبة دولية تضمن الالتزام، وتمنع التصعيد، وقد زادت الرعاية المشتركة من السعودية، وفرنسا من ثقل الإعلان؛ إذ جمعت بين الغطاء العربي والدعم الدولي؛ مما أدى إلى عزل إسرائيل دبلوماسيًا، ولكن في المقابل برزت تحديات خطيرة تهدد تنفيذ هذا الإعلان، أهمها: الرفض الإسرائيلي الصريح لحل الدولتين، واستمرار مشاريع الاستيطان بدعم سياسي، وأمني من الولايات المتحدة التي اكتفت بالترحيب دون التزامات واضحة، كما أن الانقسام الفلسطيني المستمر يضعف الموقف الموحد أمام المجتمع الدولي؛ مما يقلل من قدرة الفلسطينيين على استثمار الزخم الدبلوماسي، ويُضاف إلى ذلك ضعف الإلزام القانوني للإعلان؛ كونه غير صادر تحت الفصل السابع؛ مما يعني غياب أدوات التنفيذ القسري، وتُعقّد الأزمة الإنسانية في غزة المشهد أكثر؛ حيث إن 85% من السكان يعتمدون على المساعدات؛ وذلك في ظل دمار واسع، وانعدام مقومات الحياة، ومن جهة أخرى يبقى الغموض الأمريكي عائقًا أساسيًا على الرغم من تزايد فرص إدخال قوى دولية كالصين، وروسيا لتحقيق توازن جديد في موازين الضغط الدولي، وعليه؛ فإن نجاح المؤتمر، واستمرار زخم إعلان نيويورك مشروط بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتفعيل دور الفاعلين الدوليين، وتحويل الدعم الرمزي إلى خطوات عملية ملموسة.



بينما يناقش المحور الرابع جملة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ضوء إعلان نيويورك مستشرقاً المسارات التي قد يتخذها هذا الملف المعقّد؛ ففي السيناريو الأول - يُفترض نجاح المجتمع الدولي في تحويل الإعلان إلى خطة قابلة للتنفيذ عبر تجميد الاستيطان، وإعادة إعمار غزة، وتحقيق مصالح فلسطينية تؤسس لمفاوضات جدية؛ مما يعبر عن تفاؤل واقعي؛ بإحياء حل الدولتين، أما السيناريو الثاني؛ فيقوم على تهدئة مستقرة تُدار دولياً دون حل جذري مع تحسين نسبي في الوضع الإنساني، وتشكيل حكومة تكنوقراط، وتأجيل الملفات الكبرى؛ مما يخلق استقراراً مؤقتاً بانتظار تحولات سياسية، بينما السيناريو الثالث - يتجه نحو الجمود؛ حيث يبقى الإعلان مجرد وثيقة شكلية، ويستمر الاحتلال، والانقسام؛ لِنُدَار الأزمات دون حلول، وفي السيناريو الرابع - تتكرر جولات التصعيد في غزة، والضفة ضمن حالة حرب استنزاف طويلة مع تدهور مستمر، وغياب أي أفق سياسي، والسيناريو الخامس - يُنذر بانفجار إقليمي واسع تشارك فيه أطراف من دول الجوار؛ مما يُحوّل النزاع إلى صراع دولي مفتوح، وفي المقابل السيناريو السادس -يفترض تزايد عزلة إسرائيل دولياً مع ملاحظات قانونية لقادتها، وتراجع دعم بعض الدول الغربية؛ مما يعزز الضغط عليها، ويُقوّي الموقف الفلسطيني، أما السيناريو السابع؛ فيتحدث عن ضم جزئي للضفة يقود إلى انتفاضة جديدة، ويضعف السلطة الفلسطينية، ويحوّل الضفة إلى ساحة مواجهة مستمرة، والسيناريو الثامن - يستشرف تحوُّلاً داخلياً إيجابياً؛ وذلك عبر استعادة الوحدة الفلسطينية، وتشكيل حكومة وطنية موحدة تعزز الموقف السياسي، والدبلوماسي للقضية، ويطرح السيناريو التاسع خطر تقسيم غزة إدارياً بالتوازي مع تصعيد حدودي مع مصر؛ مما يهدد بتغيير ديموغرافي، ويضع القاهرة أمام تحديات أمنية، وأخيراً يفترض السيناريو العاشر تلاشي حل الدولتين، وتحويل الصراع إلى صراع حقوقي داخل دولة واحدة تُمارس فيها إسرائيل نظاماً عنصرياً؛ مما يُنهي مشروع الاستقلال الفلسطيني، ويعيد تشكيل طبيعة الصراع بشكل جذري.

ولتحديد السيناريو الأقرب للتحقق بشأن مستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ضوء إعلان نيويورك يجب مراقبة خمسة مؤشرات رئيسية:



مقدمة:



في 30 يوليو 2025، صدرت وثيقة سياسية دولية بالغة الأهمية، عُرفت باسم "إعلان نيويورك بشأن حل الدولتين" كخاتمة للمؤتمر الدولي رفيع المستوى الذي عقد في نيويورك من 28 إلى 30 يوليو 2025 وأُعيد في 12 سبتمبر 2025 عندما صادقت عليه 142 دولة.

واعتُبرت خطوة مفصلية أُعيد من خلالها طرح القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمام الدولي بعد سنوات من الجمود السياسي، وتصاعد العنف في المنطقة؛ وذلك تحت قيادة كلٍّ من: المملكة العربية السعودية، والجمهورية الفرنسية؛ بوصفهما رئيسي المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتنفيذ حل الدولتين.

وقد أسفر المؤتمر الدولي رفيع المستوى عن اعتماد إعلان نيويورك الذي حظي بتأييد استثنائي من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 142 صوتاً، ويؤكد هذا الإعلان الطموح الالتزام الدولي الثابت بحل الدولتين، ويرسم مساراً لا رجعة فيه لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين، والإسرائيليين، ولشعوب المنطقة كافة في لحظة تاريخية حاسمة للسلام، والأمن، والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد عُقد المؤتمر الذي صدر عنه الإعلان بمشاركة دولية واسعة؛ حيث دُعيت إليه العديد من الدول، والمنظمات الإقليمية، والدولية، وتم خلاله طرح رؤية متكاملة هدفت إلى إعادة إحياء المسار السياسي على أسس جديدة، وقد تم التركيز في مداولاته على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح الرهائن، وتوحيد السلطة الفلسطينية؛ وذلك ضمن إطار مدني، ومؤسسي لا يضم التشكيلات المسلحة، كما تم تأكيد أن حل الدولتين شكّل، ولا يزال يُشكل الإطار العملي، والواقعي الوحيد لتحقيق السلام العادل، والشامل.

وُفضت في الإعلان كل الممارسات التي من شأنها تقويض هذا الحل؛ بما في ذلك الاستيطان، والضم، والتهجير القسري، والتغيير الديمغرافي؛ حيث وُصفت بأنها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.



وفي هذا السياق تبرز أهمية قراءة هذه المخرجات، وتحليل أبعادها السياسية، والقانونية في وقت تواجه فيه القضية الفلسطينية تحديات غير مسبوقة، ولكن مع ضرورة إدراك حجم الإنجاز الذي تم تحقيقه في هذه المرحلة الدقيقة.



لقد طرح في إعلان نيويورك مسار جديد لم يُصغ كمجرد بيان سياسي؛ بل كخطة يمكن البناء عليها دوليًا، واعتُبر هذا الإعلان بداية لتحرك جاد على المستوى الدولي لإعادة تفعيل حل الدولتين بعد أن جرى تهميشه لسنوات طويلة.

وقد وُصف ما حدث في نيويورك بأنه لحظة فارقة؛ إذ سُجل لأول مرة منذ سنوات طويلة استخدام صريح لعبارة "الدولة الفلسطينية" من أعلى منبر دولي، وبصوت دولي شبه موحد، وقد عكست كلمات قادة العالم، ومواقف الدول الأعضاء إدراكًا متزايدًا بضرورة إنهاء الاحتلال، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في إطار دولة ذات سيادة. وبذلك اعتُبر ما تحقق إنجازًا دبلوماسيًا مهمًا استحق أن يُحتفى به، لا من منطلق المجاملة؛ بل من منطلق الاعتراف بحجم التقدم الذي تحقق في ملف ظل لعقود رمزًا للعدالة المؤجلة، وقد قُدّر هذا الإنجاز للفلسطينيين أولًا، وللأمة العربية، والإسلامية التي طالما وقفت إلى جانب هذا الحق مدافعة عنه على الرغم من تعاقب الأزمات، وتغيّر المواقف الدولية.

نظرة على تاريخ مبادرات تسوية القضية الفلسطينية:

ملاحم من تطور القضية الفلسطينية:

تُعد القضية الفلسطينية من أقدم النزاعات المستمرة في النظام الدولي المعاصر؛ إذ مرّت بمراحل تاريخية متعاقبة شكّلت ملامحها السياسية، والقانونية؛ ففي عام 1948م لم تكن هناك هوية سياسية معترف بها للشعب الفلسطيني، وظلت فلسطين خارج أي تمثيل دولي فعّال، ومع انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965م بدأ يتبلور شكل من أشكال التمثيل السياسي عبر منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت - لاحقًا - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي عام 1974م أعلنت المنظمة في الأمم المتحدة أنها تسعى لإقامة دولة فلسطينية على "كل شبر محرر" من أرض فلسطين؛ مما شكل تحولاً في الخطاب السياسي من التحرير الكامل إلى الواقعية السياسية، ثم جاء إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988م؛ حيث تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة فلسطين، وقد اعترفت بها لاحقاً أكثر من 100 دولة حول العالم؛ مما منحها بعداً قانونياً دولياً، ولو دون سيادة فعلية على الأرض.

ولاحقاً شكّل اتفاق أوسلو عام 1993م محطة مفصلية رغم محدوديته؛ إذ تحقق من خلاله أول اعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية تتشكل ككيان إداري في بعض مناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأتذاك وصف كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي الفلسطينيين بأنهم "جاهزون لبناء مؤسسات دولة"؛ مما أضفى نوعاً من الاعتراف الدولي بالكفاءة المؤسسية، وفي هذا السياق جاء تدشين مطار غزة الدولي بحضور الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" كمؤشر رمزي على مسار سياسي كان يُراد له أن يتطور نحو الدولة، وفي عام 2012م خطت فلسطين خطوة إضافية إلى الأمام على الساحة الدولية؛ بحصولها على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة؛ وذلك في تصويت تاريخي عزز مكانتها القانونية، والدبلوماسية، وأعاد تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

البدائيات، والمبادرات العربية:



تُعد القضية الفلسطينية من أكثر القضايا تعقيداً في الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد شهدت على مدار العقود الماضية سلسلة من المبادرات التي ركزت على حل الدولتين كخيار إستراتيجي لتحقيق السلام العادل، والدائم.



وبدأت هذه الجهود الحقيقية منذ قمة (فاس)، ومبادرة الملك فهد عام 1982م التي أكدت ضرورة إيجاد تسوية عادلة تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وهو ما شكّل نقطة انطلاق رئيسية في تاريخ المبادرات السياسية الفلسطينية، والعربية.

وتبعت ذلك مبادرة السلام العربية عام 2002م بقيادة المملكة العربية السعودية؛ حيث أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله - هذه المبادرة الرسمية التي هدفت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومُعترف بها دوليًا، هذا بالإضافة إلى التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 مع رفض كل أشكال توطين الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة، كما تضمنت المبادرة انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان، وكل الأراضي التي احتلتها عام 1967م، وما بعدها؛ ذلك مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد حظيت المبادرة بترحيب دولي واسع، ولكنها لم تجد تجاوبًا كافيًا من الجانب الإسرائيلي؛ مما أعاق تقدم عملية السلام.

الموقف السعودي المعاصر، والدور الدولي:

في المرحلة الحالية أخذت المملكة العربية السعودية تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان دورًا أكثر فاعلية في الدفع بعملية السلام؛ حيث تم تأسيس لجنة مشتركة مع فرنسا في مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2024م للعمل على دعم حل الدولتين، وتنفيذه، وهو ما أعطى دافعًا جديدًا للجهود الدولية، وفتح الباب أمام الاعترافات المتتالية بالدولة الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذه المبادرات العربية، والدولية لم تقدم إسرائيل أية مبادرة سلام حقيقية طوال هذه الفترة؛ بل إن المواقف الرسمية، والإجراءات العملية الإسرائيلية، خاصة في ظل قيادة رئيس الوزراء الحالي تؤكد رفضها التام لأية تسوية عادلة؛ حيث أعلن عن طموحات توسعية واضحة تمتد من النيل إلى الفرات؛ مما يعكس رغبة في توسيع النفوذ على حساب جيرانها العرب؛ فللمرة الأولى في تاريخه صوت الكنيست الإسرائيلي مساء الأربعاء 1 سبتمبر 2024م على قرار ينص على رفض إقامة دولة فلسطينية حقيقية معتبرًا أن إقامة مثل هذه الدولة "ستشكل خطورة على إسرائيل، ومواطنيها"، كما ورد في نص القرار، وقد حظي القرار بتأييد 68 نائبًا من أصل 120 عضوًا في الكنيست، بينما رفضه 9 نواب، وتغيب الباقيون عن جلسة التصويت، وجاء هذا القرار على الرغم من اعتراف أكثر من 140 دولة بفلسطين كدولة مستقلة، وذات سيادة.

التحركات السعودية، والرفض الإسرائيلي:



بادرت المملكة العربية السعودية بتأكيد موقف معاكس مطالبة المجتمع الدولي بالعمل الجاد على إقامة دولة فلسطينية مستقل؛ ففي تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان على هامش أعمال الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أكد ضرورة الإسراع في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، كما أعلن عن تشكيل تحالف دولي يضم اللجنة العربية الإسلامية، ومملكة النرويج، والاتحاد الأوروبي؛ بهدف دعم وتنفيذ حل الدولتين؛ وذلك انطلاقاً من حرص هذه الأطراف على إقامة الدولة الفلسطينية ووقف الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن "حل" القضية الفلسطينية يتطلب- في المقام الأول- إقامة دولة فلسطينية على كامل فلسطين التاريخية، أو قبول وجود إسرائيل على كامل فلسطين، أو تبني حل الدولتين؛ أي: إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، أو إقامة دولة واحدة تجمع الشعبين، ومن المعروف أن غالبية الصهاينة يرفضون إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل؛ إذ يرفضون فكرة السلام حتى وإن كانت شبه عادلة، ويصرّون على إقامة دولة يهودية عنصرية خالصة تخلو من الفلسطينيين أهل البلاد الأصليين، وهو موقف غالبية الإسرائيليين في الوقت الراهن.

إعلان نيويورك، والشرط السعودي:

أكد سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - في عدة تصريحات أن إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل لن تتحقق إلا بوجود دولة فلسطينية مستقلة، وهو الموقف الذي أصبح شرطاً أساسياً في السياسة العربية، والدولية؛ لاسيما بعد التصديق على إعلان نيويورك في سبتمبر 2025م، وتصديق الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه بأغلبية ساحقة؛ حيث صدر القرار عن «المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين، وحل الدولتين»، وبموافقة 142 دولة، مقابل معارضة 10 دول، وامتناع 12 دولة عن التصويت، ويُعتبر هذا الإنجاز انتصاراً ضخماً على الصعدين: الدولي، والسياسي؛ وذلك يعكس دعماً عالمياً غير مسبوق لمسار السلام، وحل الدولتين.



والمؤكد أنه مع "إعلان نيويورك" الذي دعا إلى حل الدولتين ضمن إطار زمني محدد؛ فإن العالم يشهد تحولاً جيوسياسياً ملحوظاً أعاد القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الدولية، وهذا التحول هو ثمرة جهود دبلوماسية شعبية، ورسمية، وليس منسوباً لحزب، أو تنظيم بعينه؛ بل مدفوعاً بتضحيات الفلسطينيين، وصمودهم.

التحدي المستمر، والإرادة الدولية:

اليوم يتضح جلياً أن هناك انقسامًا بين الموقف العالمي الذي يدعم حل الدولتين، والموقف الأمريكي-الإسرائيلي الرافض له؛ مما يضع المنطقة أمام تحدٍّ كبيرٍ مع الأمل في انتصار الإرادة الدولية لتحقيق السلام، والعدالة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل القريب، وهو الهدف الذي يتطلع إليه جميع العرب، والمسلمين، ومن يؤمنون بالحق، والسلام. الموقف الإسرائيلي من مبادرات السلام:



وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أرباع القرن على العدوان الصهيوني على فلسطين، والأمة العربية، وما تبعه من صراع دامٍ لم تقدم إسرائيل أية مبادرة سلام حقيقية؛ بل ثبت أن إسرائيل لا تريد السلام مع الفلسطينيين، والعرب؛ بل تسعى إلى تنفيذ مشروع استيطاني، واستعماري توسعي؛ فمُنذ قيامها عام 1948م تم طرح عشرات المبادرات لحل القضية الفلسطينية، وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني الناتجة عن قيام إسرائيل، واندلاع الصراع الفلسطيني-الصهيوني، والعربي-الإسرائيلي غير أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على الالتفاف على هذه المبادرات، وعرقلتها، والمضي قدماً في خطتها الرامية للاستيلاء على كامل فلسطين عبر الاستيطان، وغيره، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في وطنه.

المبادرات الدولية، وموقف إسرائيل المتعنت:

هناك مبادرات دولية لم تستطع إسرائيل إجهاضها على الرغم من رفضها المتكرر، ورفضها المعلن لمبدأ حل الدولتين، بينما يقبل الفلسطينيون، والعرب بهذه المبادرات، وهناك قوى نزيهة في المجتمع الدولي تحرص على دعم حل الدولتين، وتحاول فرضه على إسرائيل التي تستقوي بداعميها، وفي مقدمتهم: الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم هذه المبادرات: مبادرة السلام العربية، والمبادرة الدولية الأممية المعروفة بـ "حل الدولتين".

مضمون حل الدولتين، والمرجعيات القانونية:

أما "حل الدولتين"؛ فهو قريب في المضمون من مبادرة السلام العربية، ويهدف إلى إقامة دولتين على أرض فلسطين التاريخية، هما: دولة فلسطين، ودولة إسرائيل، وهو مستمد من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967م، ويُعتمد كمرجعية للمفاوضات الشهيرة التي جرت في أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي أفضت إلى الاعتراف المتبادل بين الطرفين، ويعني ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود عام 1967م؛ أي: على ما يعادل 23% من أرض فلسطين، وهناك شبه إجماع دولي بأن على إسرائيل إنهاء احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقبول بقيام دولة فلسطين على هذه الأراضي التي تُعتبر محتلة دولياً.

الرفض الإسرائيلي لحل الدولتين، والدولة الواحدة:

الملاحظ أن إسرائيل - وبخاصة اليمين الإسرائيلي- ترفض بشدة مبادرة السلام العربية وحل الدولتين الأممي؛ فهي ترفض إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتعلن مرارًا، وبوقاحة رفضها لكلتا المبادرتين؛ لأن كليهما تستوجب قيام دولة فلسطينية مستقلة يعيش فيها الشعب الفلسطيني الذي سُردّ وادّعت أرضه، كما ترفض إسرائيل- أيضًا- "حل الدولة الواحدة" التي يعيش فيها اليهود، والفلسطينيون كمواطنين متساوي الحقوق، والواجبات؛ لأنها تريد إقامة دولة يهودية عنصرية خالصة على حساب شعب بأكمله.

الموقف الفلسطيني، ودور المجتمع الدولي:



تتمسك القيادة الفلسطينية بـ "حل الدولتين"، لكنها أعلنت صراحة عدم ممانعتها في قبول "حل الدولة الواحدة" شريطة أن تكون هناك مساواة بين جميع المواطنين؛ سواء كانوا يهودًا، أو فلسطينيين، أما إسرائيل؛ فتواصل رفضها الشديد لكل من "حل الدولتين"، و "حل الدولة الواحدة".

الدور السعودي الفرنسي في تصعيد حل الدولتين دوليًا:

تحول دولي مهم؛ باعتماد إعلان نيويورك:

شكّل يوم 12 سبتمبر 2025 تحولاً جوهرياً في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي حين أفضى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للتسوية السلمية إلى اعتماد إعلان نيويورك بشأن حل الدولتين الذي تم التصويت عليه داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وذلك بتأييد 142 دولة، وقد مثّل هذا الإعلان؛ من حيث السياق، والدلالة إعادة تدويل للقضية الفلسطينية بعد سنوات من التهميش، وإحياء لمسار حل الدولتين كخيار دولي جامع؛ بمساندة إقليمية، ودولية غير مسبقة.

جهود سعودية تاريخية مستمرة:



جاء هذا الإنجاز الدبلوماسي تنويجاً لجهود تاريخية قادتها المملكة العربية السعودية التي أثبتت على مدى عقود أنها الركيزة الأساسية للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ووصولاً إلى الموقف الحالي الذي يجسده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان- حفظهما الله- اللذان أكدوا مراراً أن السلام مع إسرائيل لا يمكن أن يتم قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية.

موقف سعودي واضح، وثابت:

عبر سمو ولي العهد عن الموقف السعودي من القضية الفلسطينية بوضوح في عدة مناسبات مشدداً على أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل مرهون بتحقيق العدالة للفلسطينيين، وهو ما أصبح معتمداً دولياً؛ بوصفه موقفاً مبدئياً، ومشروطاً لا يقبل المساومة.

المملكة في موقع القيادة:

المملكة اليوم، وهي تحتفل بيومها الوطني تقدم نموذجاً قيادياً في السياسة الدولية، لا يعتمد فقط على وزنها الاقتصادي، ومكانتها في مجموعة العشرين؛ بل أيضاً على قدرتها على صياغة توازنات جديدة في النظام الدولي، وعلى بناء تحالفات تتجاوز الانقسامات التقليدية، كما حدث مع فرنسا.

فرنسا شريك تاريخي في دعم القضية:

أما فرنسا؛ فقد كان لها دوراً موقفاً أكثر توازناً من القضية الفلسطينية؛ وذلك مقارنة بالولايات المتحدة؛ فمنذ لقاء الجنرال "شارل ديغول" مع الملك فيصل بن عبد العزيز- رحمه الله- بعد حرب 1967م بدأت باريس بإعادة تقييم سياستها في الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى خطوات عملية كان أبرزها: الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في السبعينيات، ثم دعم فكرة الدولة الفلسطينية، وتبني مبادرة أوروبية جماعية تسبق الموقف الأمريكي بسنوات.



اعتراف فرنسي يقلب المعادلة:

في تطور كبير أعلنت فرنسا في 22 سبتمبر 2025م من منبر الأمم المتحدة اعترافها الرسمي بالدولة الفلسطينية، الأمر الذي شكّل نقطة تحول نوعية، لا على مستوى الموقف الفرنسي فحسب؛ بل على صعيد إعادة اصطفاف بعض الدول الغربية خلف الموقف العربي-الإسلامي؛ حيث لحقت بفرنسا 11 دولة، من بينها: بريطانيا، وكندا، وأستراليا، وكلها دول أنجلوساكسونية كانت محسوبة تاريخياً على الضفة الأخرى من هذا النزاع.

تفاهم إستراتيجي سعودي-فرنسي:

هذا التحول في الموقف الأوروبي، وبخاصة الفرنسي يعكس تفاهما إستراتيجياً متزايداً بين باريس والرياض، ولم يكن وليد اللحظة؛ بل ثمرة سنوات من التنسيق يعززه تطابق الرؤية حول ضرورة تحقيق العدالة للفلسطينيين كمدخل أساس للاستقرار في المنطقة.

شرعية مزدوجة، وزخم سياسي دولي:

يجمع التحالف السعودي-الفرنسي بين الشرعية الإسلامية، والعربية التي تمثلها المملكة العربية السعودية والشرعية الأوروبية التي تضطلع بها فرنسا؛ مما منح "إعلان نيويورك" زخماً أخلاقياً، وسياسياً لا مثيل له، وقد انعكس ذلك في حجم التأييد الدولي غير المسبوق، وفي التحول الإعلامي، والنخبوي تجاه القضية الفلسطينية في كبريات المؤسسات البحثية، والأكاديمية حول العالم، وقد أعاد هذا الزخم القضية الفلسطينية إلى طاولة النقاش العالمي الجاد بعد سنوات من التجاهل المتعمد؛ بسبب انشغالات النظام الدولي بملفات أخرى، مثل: الحرب الروسية-الأوكرانية، والملف الإيراني، وتنافس القوى الكبرى في آسيا؛ وبهذا يُعد التحرك السعودي-الفرنسي أحد أهم التحولات الدبلوماسية في العقد الأخير.

التحديات، وحدود التأثير:

وعلى الرغم مما تحقق؛ فإن السؤال المطروح اليوم هو: إلى أين يمكن أن يصل هذا الدور؟ فالمملكة العربية السعودية لا تملك فرض التزامات مباشرة على إسرائيل، خصوصاً في ظل الانحياز الأمريكي التاريخي لتل أبيب، وفرنسا، على الرغم من ثقلها الدبلوماسي لا تمتلك وحدها الكلمة الفصل داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن الدور السعودي-الفرنسي هو دور مفصلي، لكنه ليس كافياً وحده. لإنجاز الحل النهائي غير أن هذا الدور فتح الباب السياسي على مصراعيه أمام حل الدولتين، ووضع إسرائيل أمام اختبار أخلاقي، وسياسي جديد، وأظهر أن المجتمع الدولي؛ باستثناء بعض القوى التقليدية أصبح مهياً لتجاوز الفيتو الأمريكي-الإسرائيلي المشترك إذا توفرت الإرادة، والتكتل الدولي حول موقف موحد.

مستقبل الدبلوماسية السعودية:

إن ما تحقق بقيادة المملكة العربية السعودية، وبدعم مباشر من فرنسا يُعد تحولاً نوعياً يجب تعزيزه، والبناء عليه؛ إذ لا يكفي الإعلان السياسي وحده؛ بل يجب أن يُستكمل بخطوات على الأرض؛ وذلك من خلال تحالفات دبلوماسية، واقتصادية، ومبادرات ضغط دولية تُجبر إسرائيل على الانخراط الجاد في مفاوضات تنتهي بقيام دولة فلسطينية مستقلة؛ إذ إنها لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث قد لا تتكرر قريباً، والمملكة أثبتت أنها قادرة على أن تكون قلب العالم الإسلامي النابض، وصوت العدالة في الساحة الدولية بالتعاون مع قوى دولية نزيهة، في مقدمتها: فرنسا لتحقيق ما ظن كثيرون أنه أصبح من الماضي: حل عادل، وشامل للقضية الفلسطينية.

ويؤمل من الأطراف النزيهة في المجتمع الدولي، وفي مقدمتها: التحالف الدولي المشترك المذكور إنصاف الشعب الفلسطيني من الظلم الصهيوني القاهر، وتمكينه- بعد هذه العقود من التشرد، والمعاناة- من الحصول على حقوقه المشروعة في أرضه، ويتمثل ذلك في دعم "حل الدولتين"، وقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، أو إقامة دولة ديمقراطية واحدة تضمن الحقوق الكاملة لكل مواطنيها.

مؤتمر حل الدولتين: مفترق طرق بين الفرص والتحديات:



رغم كثرة المبادرات، والقرارات الدولية؛ فإن حل الدولتين ظل يتأكل أمام سياسات الاستيطان الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني، وضعف الإرادة الدولية، وفي هذا السياق يمثل "إعلان نيويورك" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر 2025م محاولة جديدة لإعادة الاعتبار لهذا الخيار عبر تأكيد الشرعية الأممية، وفتح الباب أمام الاعتراف بدولة فلسطين، ووضع سقف زمني للتنفيذ، ومقترح إنشاء بعثة مراقبة دولية، غير أن الإعلان يواجه في المقابل عقبات خطيرة تتراوح بين رفض إسرائيلي صريح، وانقسام داخلي فلسطيني، وغياب آليات إلزامية.

أولاً - الفرص الكامنة في إعلان نيويورك "حل الدولتين":

1- الشرعية الدولية:

التصويت لصالح القرار من قبل 142 دولة يعكس شبه إجماع عالمي غير مسبوق يعبر عن دعم دولي واسع، ومنتام للقضية الفلسطينية، وهذا العدد الكبير من الدول المؤيدة يعكس رؤية مشتركة حول أهمية القضية، وحاجتها إلى حلول عادلة، وشاملة، ووفقاً لمفهوم الشرعية الدولية؛ فإن هذا الدعم الواسع يمنح الإعلان قوة سياسية مضاعفة؛ حيث لا يقتصر الأمر على مجرد نص رسمي؛ بل يتحول إلى تعبير قوي عن موقف المجتمع الدولي الجماعي؛ وذلك من خلال هذا الإجماع، وتعود القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الأممية؛ مما يضعها في مقدمة الاهتمامات الدولية، ويعزز الجهود الرامية لتحقيق السلام، والعدالة في المنطقة، وبهذا الشكل يصبح القرار أداة سياسية فعالة تدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتدفع نحو تحقيق تطلعاته المشروعة على الصعيد العالمي.

2- الاعتراف بالدولة الفلسطينية:

قبل انعقاد مؤتمر حل الدولتين مباشرة بادرت كلٌّ من: إسبانيا، وأيرلندا، والنرويج إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما يعكس توجهًا دوليًا متناميًا يدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وهذا الاعتراف لم يأت في فراغ؛ بل يأتي في سياق جهود دولية متزايدة لتعزيز الشرعية السياسية للفلسطينيين على الساحة العالمية، ومن جهة أخرى أشار تقرير البنك الدولي لعام 2025م إلى أن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة يتطلب استثمارات مالية ضخمة لا تقل عن 15 مليار دولار على مدى خمس سنوات؛ مما يعكس بداية التزام عملي من قبل المجتمع الدولي لدعم البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين، ويأتي هذا التطور متسقاً مع مقاربة البنائية في العلاقات الدولية التي تؤكد الدور الحيوي للاعتراف، والهويات السياسية في تشكيل الواقع السياسي؛ حيث لا تقتصر السياسة الدولية على القوة المادية فحسب؛ بل تتضمن أيضاً عوامل معنوية، مثل: الشرعية، والهوية التي تساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي، ودفع عملية السلام قدماً.

3- الجدول الزمني المحدد (15 شهرًا):

بخلاف العديد من المبادرات السابقة التي تركت العملية السياسية دون جدول زمني محدد جاء "إعلان نيويورك"، ليحدد إطارًا زمنيًا واضحًا لإنجاز الأهداف المتفق عليها، وهذا التحديد للزمن لا يعد مجرد عنصر تنظيمي؛ بل يشكل أداة ضغط فعالة تساهم في تعزيز المساءلة، والجدية بين الأطراف المعنية؛ فمن خلال وضع مواعيد نهائية محددة يمنع الإعلان تحول العملية السياسية إلى مفاوضات مفتوحة بلا نهاية، كما حدث في اتفاقيات (أوسلو)، وخارطة الطريق؛ حيث استمرت المفاوضات لفترات طويلة دون تحقيق نتائج ملموسة؛ وبذلك يعزز الإعلان فرص تحقيق تقدم حقيقي، وملموس في مسار السلام، ويحفز الأطراف على الالتزام بجدول زمني واضح يضمن عدم تعطيل العملية السياسية، وتأخير تحقيق الحقوق المشروعة.

4- بعثة المراقبة الدولية:

يأتي الاقتراح بإنشاء بعثة مراقبة دولية لترسيخ مفهوم الأمن الجماعي؛ حيث يتحمل المجتمع الدولي بشكل مشترك مسؤولية ضمان الاستقرار، والسلام في المنطقة، وهذه البعثة لا تقتصر على المراقبة فقط؛ بل تمثل شراكة فعلية بين الدول لضمان الالتزام بالقرارات الدولية، ومنع أي تعصيد، أو انتهاك، ومن خلال وجود هذه البعثة يعزز المجتمع الدولي دوره كضامن للاستقرار؛ مما يساهم في بناء ثقة بين الأطراف المعنية، ويخلق بيئة أكثر أمانًا تعزز فرص تحقيق السلام الدائم.

5- الرعاية السعودية-الفرنسية:



منحت هذه الرعاية المزدوجة للإعلان شرعية قوية تبرز بين الدعم العربي-الإسلامي، والدعم الدولي-الغربي؛ مما أعطى الإعلان قوة، ومصداقية على المستويين: الإقليمي، والدولي؛ فقد عززت الرعاية السعودية الجانب العربي، والإسلامي، بينما جاءت الرعاية الفرنسية؛ لتعكس الدعم الغربي، والدبلوماسي في الساحة الدولية، وهذا التنسيق بين الرياض وباريس أسهم في تكريس موقف موحد يعزز مكانة الإعلان، وفي الوقت ذاته أدى إلى زيادة عزلة إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي؛ حيث وجدت نفسها محاصرة بإجماع دولي، وعربي متنامٍ يدعم القضية الفلسطينية، ويضغط لتحقيق حلول عادلة، وشاملة.

ثانيًا - المعوقات أمام إعلان نيويورك "حل الدولتين"

1- الموقف الإسرائيلي:

تضم حكومة نتياهو في عام 2025م شخصيات يمينية متطرفة أعلنت بوضوح رفضها المطلق لحل الدولتين؛ مما يعكس توجهًا سياسيًا صارمًا يرفض التنازل، أو التفاوض على أساس التقسيم، وفي هذا السياق أعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية عن خطة لبناء 10,000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية خلال عام واحد فقط، وهو مؤشر واضح على استمرار التوسع الاستيطاني الذي يعزز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وهذا السلوك يعكس منطق الواقعية السياسية الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية؛ حيث تُفضل الحفاظ على التفوق الإستراتيجي، والأمني على حساب أية اعتبارات للشرعية الدولية، أو القرارات الأممية؛ مما يزيد من تعقيد عملية السلام، ويزيد من التوترات في المنطقة.

2- الانقسام الفلسطيني:

أظهر استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، والمسحية في يونيو 2025م أن 65% من الفلسطينيين يرون أن الانقسام الداخلي قد أضعف تمثيلهم السياسي بشكل كبير، وهذا الانقسام المستمر بين الفصائل الفلسطينية يعيق قدرتهم على توحيد الصفوف، وتقديم موقف موحد أمام المجتمع الدولي، ونتيجة لذلك يفقد الفلسطينيون القدرة على توظيف الشرعية الدولية بفعالية لتحقيق أهدافهم الوطنية؛ حيث يُضعف الانقسام من موقفهم التفاوضي، ويقلل من تأثير الدعم الدولي الذي يحصلون عليه، وهذا يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التقدم السياسي، والاقتصادي المنشود في القضية الفلسطينية.

وتُعدّ مسألة ترتيب البيت الفلسطيني من أبرز القضايا التي أُشير إليها في سياق الجهود السياسية، والدبلوماسية الأخيرة؛ حيث تم تأكيد أنها ضرورة وطنية لا يمكن تجاوزها، وقد تم التنبيه إلى أن واحدة من أعمق نقاط الضعف التي أرهقت القضية الفلسطينية تاريخيًا كانت الخلافات الداخلية، وسوء تنظيم البنية السياسية الفلسطينية.

وقد لوحظ أن إعلان نيويورك، وعلى الرغم مما حمله من زخم دولي قوبل بالاعتراض من قبل الولايات المتحدة، وإسرائيل، وإيران، في حين بقي موقف حركة حماس غير واضح تمامًا؛ مما زاد من تعقيد المشهد، وعلى الرغم من هذه المعارضة؛ فقد تم تأكيد أن هذا الإعلان فرصة نادرة قد فُتحت، ويُخشى أن تُهدر إذا لم يُبأشر بإعادة ترتيب الصف الفلسطيني الداخلي؛ فإن ما يُخطط له من قبل الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتياهو لا يتوقف عند تفويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية؛ بل يتجه نحو محاولة فرض مشروع "إسرائيل الكبرى" الممتد من غزة إلى الضفة الغربية.



وفي ظل هذه التهديدات لا يمكن المراهنه على أي جهد إقليمي، أو دولي- مهما بلغت أهميته- ما لم يُؤدّد الصف الفلسطيني، ويُعاد بناء الجبهة الداخلية على أسس وطنية صلبة، كما أن الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تُشكّل عامل ضغط بالغ التأثير؛ إذ لا تزال واشنطن تُعدّ القوة العظمى التي تُوفّر لإسرائيل مظلة الحماية السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، وهو ما يجعل التحرك الفلسطيني، والدولي محكومًا بديناميكيات معقدة.

ومع ذلك لا يُنظر إلى هذا الواقع؛ باعتباره قدرًا لا يُرد؛ بل كحالة قابلة للتغيير على المدى البعيد؛ لاسيما في ضوء التبدلات المحتملة داخل المشهدين السياسيين: الأمريكي، والإسرائيلي؛ لذلك من المهم التفكير في المستقبل، وعدم الارتهان للواقع السياسي، والعسكري فقط، ولعل الرهان الحقيقي ينبغي أن يُوجّه نحو "حرب العقول، والموارد"، وليس فقط نحو البندقية؛ فإن لدى الفلسطينيين في الخارج- الذين يُقدّر عددهم بنحو 10 ملايين- إمكانيات كبيرة إذا ما جرى توظيفها كما فَعَلَ اليهود في تنظيماهم العالمية، ولو تم استثمار هذه الطاقات في إطار مستقل، وبصوت فلسطيني - عربي موحد لَتَحَقَّقَتْ إنجازات حقيقية على الأرض.

وفي هذا السياق؛ فإن الاستقلالية الفلسطينية تعد شرطًا ضروريًا للنجاح، ليس فقط على مستوى القرار السياسي؛ بل في التأثير الإعلامي، والدبلوماسي، والاقتصادي؛ فالمعركة التي تُخاض اليوم لم تعد عسكرية فقط؛ بل باتت معركة أفكار، وسرديات يمتلك فيها الفلسطينيون أدوات قوية إن أُحْسِنَ استخدامها، والمؤكد أن المستقبل لن يُمنَح؛ بل يُنتزع، وأنه لن يكون لإسرائيل؛ بل للفلسطينيين بشرط أن يُحجز لهذا الشعب موعد حقيقي مع المستقبل يستند إلى الوعي، والوحدة، والعمل الجاد.



3- ضعف الإلزام القانوني:

يُعد "إعلان نيويورك" غير ملزم قانونيًا بشكل قوي؛ لأنه لا يصدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ مما يعني افتقاره إلى القوة التنفيذية التي تجبر الأطراف على الالتزام به، وهذا النقص في الآليات القانونية يجعل من الصعب فرض تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، خاصة في مواجهة مواقف، مثل: موقف إسرائيل الرفض، وتجربة القرار 2334 الصادر في عام 2016م؛ بشأن الاستيطان الإسرائيلي توضح هذا الواقع بجلء؛ حيث أدى غياب آليات الردع الفعالة إلى تجاهل إسرائيل لهذا القرار بشكل متكرر؛ مما يبرز ضعف تأثير القرارات غير الملزمة على الأرض، ويُعقد الجهود الدولية لتحقيق السلام، والاستقرار في المنطقة.

4- الوضع الإنساني في غزة:

كشف تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لعام 2025 أن 85% من سكان قطاع غزة يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية؛ فيما تعرض نحو 40% من المساكن لأضرار جسيمة منذ عام 2023م نتيجة النزاعات المتكررة، والحصار المستمر، وهذا الواقع الكارثي يضع أمام المجتمع الدولي تحديًا كبيرًا؛ حيث إن أي حديث عن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة يبقى بعيدًا عن الواقع إذا لم يتم التعامل مع هذه الأزمة الإنسانية بشكل عاجل، وجذري؛ إذ إن تحسين الظروف المعيشية في غزة ليس فقط ضرورة إنسانية؛ بل يشكل -أيضًا- شرطًا أساسيًا لتحقيق استقرار سياسي، واقتصادي يمكن أن يؤسس لبنية دولة فلسطينية حقيقية، ومستدامة.

5- الموقف الأمريكي:



ثمة غموض في الموقف الأمريكي بشأن إعلان حل الدولتين قد يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام جهود المجتمع الدولي، حيث يمكن أن يؤدي إلى إضعاف أي ضغط أمريكي على إسرائيل للامتثال للقرارات الدولية؛ وبالتالي يبقى دور الولايات المتحدة حاسمًا في تحديد مسار العملية السياسية، وغموض موقفها يزيد من صعوبة تحقيق تقدم حقيقي نحو سلام عادل، وشامل في المنطقة.



لكن عند الحديث عن النظام العالمي الراهن لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة المنفردة في توجيه السياسات الدولية كما كانت في العقود الماضية؛ فنحن اليوم أمام نظام دولي متعدد الأقطاب تتقاسم فيه الولايات المتحدة، والصين، وروسيا أدوارًا متداخلة؛ مما يفتح المجال أمام فرص جديدة لإعادة التوازن في القضايا الدولية، وفي مقدمتها: القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق يصبح من الضروري التفكير بجدية في تفعيل دور كلٍّ من: الصين، وروسيا في ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ وذلك من خلال إشراكهما بشكل نشط في متابعة تنفيذ إعلان نيويورك، والعمل على تشكيل لجنة دولية موسعة منبثقة عنه تُشارك فيها هذه القوى الكبرى. ويُؤمل أن يُمارَس من خلال هذا الإطار ضغط مشترك ليس فقط على إسرائيل؛ بل أيضًا على الولايات المتحدة التي تُعد في الواقع العائق الأكبر أمام تنفيذ حل الدولتين. فالواقع يُظهر أن معظم السياسات الإسرائيلية، خصوصًا تلك المتعلقة بالاستيطان، والعدوان تتم بالتنسيق مع واشنطن، وليس من قبيل المبالغة القول إن كثيرًا مما يحدث يتم بعلم، أو بدعم أمريكي مباشر حتى في قضايا إقليمية أخرى كما حدث مثلًا في التصعيد تجاه قطر؛ إذ كانت هناك مؤشرات واضحة على وجود تنسيق غير معلن بين الطرفين.



وفي هذا السياق، لا يمكن إنكار أن جزءًا من التراجع الذي شهدته القضية الفلسطينية يعود إلى مواقف فلسطينية داخلية، حيث تبدي بعض الأطراف مواقف توصف أحيانًا بالمتماهية مع الطرح الإسرائيلي، حتى في الوقت الذي تُنتقد فيه أشكال المقاومة، كما حدث في غزة.



لكل ذلك؛ فإن إدخال الصين، وروسيا في هذه المعادلة ليس كدول مراقبة؛ بل كفاعلين أساسيين يُعد خطوة إستراتيجية يجب العمل عليها؛ بهدف خلق توازن دولي حقيقي يُمكن من خلاله الضغط على الولايات المتحدة؛ كي تتعاطى بجدية مع المطالب الفلسطينية العادلة، وعلى رأسها: تنفيذ حل الدولتين؛ وفقاً للشرعية الدولية.

استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ضوء إعلان نيويورك لحل الدولتين:

حين نتحدث عن مستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ضوء مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة الأخير، وإعلان نيويورك؛ فإننا لا نقف أمام مجرد وثيقة، أو بيان سياسي؛ بل أمام منعطف تاريخي قد يعيد رسم ملامح المنطقة لعقود قادمة،

وهذا الإعلان جاء في لحظة دولية فارقة؛ حيث تتقاطع التحولات السياسية، والتبدلات في الرأي العام العالمي مع تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة؛ ومن هنا؛ فإن استشراف السيناريوهات المحتملة لمآلات الصراع لا يُعد ترفاً تحليلياً؛ بل ضرورة إستراتيجية لفهم ما قد يحدث، وما الذي يجب الاستعداد له.

السيناريو الأول - من القرار إلى التطبيق - التفاؤل الواقعي:

في هذا السيناريو المتفائل يفترض أن ينجح المجتمع الدولي في فرض إرادته السياسية، وتحويل "إعلان نيويورك" إلى خطة قابلة للتنفيذ مدعومة بإرادة دولية حقيقية، وتبدأ الخطوات العملية بقرار فوري لتجميد الاستيطان الإسرائيلي؛ باعتباره خطوة لبناء الثقة بين الطرفين، وشرطاً ضرورياً لإطلاق عملية سياسية جادة، وبالتزامن تُطلق آلية دولية-عربية لإعادة إعمار غزة تتولى مسؤولية إنسانية عاجلة في ظل الدمار الواسع، وتعيد دمج القطاع تدريجياً في المنظومة الفلسطينية الرسمية، وهذا الجهد الإنساني - السياسي يقترن بمصالحة فلسطينية حقيقية تنهي الانقسام، وتؤسس لحكومة وحدة وطنية تعطي القيادة الفلسطينية شرعية داخلية تعزز مكانتها الدولية، وفي ظل هذا المناخ تتسارع وتيرة الاعترافات الدولية بدولة فلسطين؛ مما يُحوّلها إلى كيان سياسي، وقانوني مكتمل الأركان، وتبدأ مفاوضات جدية حول قضايا الوضع النهائي، مثل: القدس، والحدود، واللاجئين، والترتيبات الأمنية برعاية دولية نشطة؛ وذلك مع دعم عربي فعّال، خصوصاً من السعودية، وفرنسا اللتين أديتا دوراً مركزياً في مؤتمر نيويورك، وهذا السيناريو على الرغم من صعوبته ليس مستحيلاً، خاصة أن معظم بنود إعلان نيويورك قابلة للقياس، ومرتبطة بجداول زمنية؛ مما يجعل الدول الموقعة عليه أمام مسؤولية حقيقية.



السيناريو الثاني - التهدة المنظمة برعاية دولية - إدارة انتقالية للواقع:

يقوم هذا السيناريو على فرضية التوصل إلى تهدئة مستقرة، تؤدي إلى إدارة منظمة للوضع الميداني دون حل جذري شامل، ويشمل هذا وقفًا مستقرًا لإطلاق النار في غزة يترافق مع انسحابات إسرائيلية مرحلية من بعض المناطق الساخنة، وفتح ممرات إنسانية؛ مما يمهد الطريق لإدخال مساعدات، وإطلاق عمليات إعادة إعمار جزئية، وفي هذا السياق تُشكّل حكومة تكنوقراط فلسطينية انتقالية تحظى بقبول دولي، وعربي تتولى إدارة الشأن العام في الضفة الغربية، وقطاع غزة؛ وذلك بعيدًا عن التجاذبات الفصائلية، ويترافق ذلك بإشراف دولي-عربي مباشر على الملفات الأمنية، والإنسانية، والاقتصادية، وعلى الرغم من أن قضايا الحل النهائي (كالقدس، واللجئين) تبقى مؤجلة إلا أن هذا النموذج يتيح فترة استقرار نسبي، ويحسن ظروف الحياة للسكان. وقد تُفضي هذه المرحلة لاحقًا - إلى تسوية أوسع إذا تطورت الديناميكيات السياسية محليًا، ودوليًا، وهذا السيناريو يراهن على الواقعية السياسية، ويؤسس لمرحلة انتقالية تُخفف من حدة الأزمة، وتحدّ من المخاطر الإقليمية.

السيناريو الثالث - إدارة الأزمة دون حل جذري - الجمود الاستراتيجي:

هذا السيناريو يترجم ما يحدث في كثير من القضايا الدولية من قرارات تُعلّق على جدران الأمم المتحدة دون تنفيذ فعلي، وفي هذا السياق يبقى إعلان نيويورك بمثابة مرجعية سياسية يُستخدم في الخطب الأمامية، والمفاوضات الشكلية دون أن يتحول إلى خطة عمل حقيقية؛ إذ تتحقق بعض المكاسب الرمزية، مثل: اعترافات جديدة بدولة فلسطين، وتحسين نسبي في الوضع الإنساني في غزة، وربما تسهيلات محدودة في الحركة داخل الضفة الغربية، ولكن على الأرض يبقى الاحتلال الإسرائيلي مستمرًا، والاستيطان يتوسع، ولا تنطلق أية مفاوضات جدية، وتظل الانقسامات الفلسطينية قائمة؛ مما يُضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني، ويُرسخ واقعًا مشوهًا يُدار بالأزمات؛ فهذا السيناريو هو الأكثر احتمالًا في حال عدم توفر ضغط دولي صارم على إسرائيل، وبقاء الموقف الأمريكي على غموضه، واستمرار غياب التوافق الفلسطيني الداخلي. ونتيجته هي أن يتحول إعلان نيويورك إلى أداة لإدارة الأزمة، لا حلها.



السيناريو الرابع - حرب الاستنزاف - تصعيد متقطع، وواقع خانق:

يمثل هذا السيناريو امتدادًا للحالة المزمنة منذ منتصف القرن العشرين: لا سلام، ولا حرب؛ إذ يستمر الصراع كحالة استنزاف طويلة دون اختراق سياسي حقيقي، وفي غزة تتكرر جولات القتال المتقطع، كما هو قائم منذ 7 أكتوبر 2023م، بينما تشهد الضفة الغربية تصعيدًا متقطعًا بفعل التوسع الاستيطاني، والاعتداءات اليومية مع وجود أكثر من 1000 حاجز عسكري يُقيد حركة الفلسطينيين، ويُعمّق واقع العزل الجغرافي، والسياسي، والسلطة الفلسطينية تزداد ضعفًا، والحكومة لا تملك قدرة حقيقية على إدارة الشأن العام، وفي حين تعاني حركات المقاومة من الحصار السياسي، والعسكري تبقى العملية السياسية مجرد غطاء شكلي، وتُستخدم كذريعة لتأجيل الانفجار لا منعه، وهذا السيناريو يُقي الوضع على شفا انفجار دائم دون أفق واضح، ويُراكم الإحباط، واليأس داخل المجتمع الفلسطيني.

السيناريو الخامس - الانفجار الإقليمي - التدويل الميداني للنزاع:

إذا فشلت جهود التهدئة ولم يُنفذ إعلان نيويورك، فقد ينزلق الوضع نحو انفجار إقليمي شامل تُصعد إسرائيل هجماتها في غزة، والضفة، وتتحدى في رفضها لأي حل سياسي؛ مما يُحرك ساحات إقليمية مجاورة: لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، وربما غيرها؛ إذ يُفتح بذلك الباب أمام جبهات قتالية متزامنة تُدخل الصراع في نفق الحرب الإقليمية المفتوحة، وهذا السيناريو يَحْمِلُ مخاطرَ عالية؛ إذ تتداخل فيه الأبعاد السياسية، والعسكرية، والمذهبية، وتُهدد فيه مصالح قوى إقليمية، ودولية. كما أن تداعياته الإنسانية، والسياسية ستكون كارثية على الجميع، وقد تعيد خلط أوراق المنطقة بشكل جذري؛ فإنه سيناريو "الانفجار الكبير" في حال فقدان السيطرة على جميع المسارات السياسية، والدبلوماسية.

السيناريو السادس - العزلة الدولية لإسرائيل - من الشرعية إلى المساءلة:

مع تصاعد الإدانات الدولية، خصوصًا بعد العدوان على غزة يُتوقع أن تواجه إسرائيل موجة غير مسبقة من العزلة السياسية، والدبلوماسية. في هذا السيناريو، وتواصل المحاكم الدولية، خصوصًا محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية إجراءاتها القانونية ضد مسؤولين إسرائيليين كبار؛ بمن فيهم رئيس الوزراء نتنياهو الذي تُوجه له تهمة بارتكاب جرائم حرب، وتصدر بحقه مذكرات توقيف دولية، وتُصبح حركته محدودة، كما تتراجع شرعية إسرائيل في المحافل الدولية؛ فدول أوروبية، مثل: إسبانيا، وأيرلندا، والنرويج، وبلجيكا إلى جانب كندا، ونيوزيلندا، وأستراليا تبدأ بالتحرر من الموقف الأمريكي، وتدعم الفلسطينيين بمواقف ملموسة، وهذا السيناريو يمثل تحولًا كبيرًا في الرأي العام الدولي، ويضغط على إسرائيل سياسيًا، ويعزز موقف الفلسطينيين على الساحة الدولية.



السيناريو السابع - الضم الجزئي للضفة الغربية - انفجار من الداخل:



إذا قررت إسرائيل تنفيذ مخططاتها في ضم أجزاء من الضفة الغربية بشكل رسمي؛ فإن ذلك سيُفجّر الوضع ميدانيًا، ويبدأ الفلسطينيون في مواجهة ميدانية جديدة تُعيد مشهد الانتفاضات السابقة، ولكن بزخم، وغضب أشد، وتصبح السلطة الفلسطينية أمام اختبار حقيقي، وقد تنهار بعض مؤسساتها تحت الضغط، وفي هذا السيناريو تسعى إسرائيل إلى فرض "حقائق دائمة"، ولكنها - بذلك - تُفجّر الواقع القائم، وتُحوّل الضفة إلى ساحة مواجهة دائمة، وتُقوّض كل ما تبقى من حل الدولتين.

السيناريو الثامن - استعادة الوحدة الفلسطينية - من الفصائل إلى الدولة:

يفترض هذا السيناريو تحولاً داخلياً عميقاً في البنية السياسية الفلسطينية يبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كل الفصائل، وتُدار بكفاءات تكنوقراطية بعيدة عن المحاصصة الحزبية، ويتطلب الأمر إرادة وطنية صادقة، ودعماً إقليمياً، ودولياً لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ويتخلّى الفاعلون عن "البندقية العشوائية"، ويتحول النضال إلى مشروع وطني شامل يشمل العمل السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والتعليمي، وهذا السيناريو يُعيد تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، ويُراكم رأس مال سياسي يمكن توظيفه دولياً، ويمنح القضية الفلسطينية خطاباً موحداً ومشروعاً مقنعاً أمام المجتمع الدولي.



السيناريو التاسع - تقسيم غزة، وتصعيد حدودي مع مصر:

تطرح بعض التقديرات الإسرائيلية خطة لتقسيم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق إدارية (شمالية، وسطى، وجنوبية)؛ مما يخلق واقعًا جيوسياسيًا جديدًا يُهدد وحدة القطاع، وبالتزامن يُدفع السكان باتجاه معبر رفح؛ بهدف الضغط على مصر، وتحقيق "الترانسفير الطوعي"؛ بما يخدم فكرة "إسرائيل الكبرى"، وهذا السيناريو يُدخل مصر في دائرة الخطر، ويفرض عليها مسؤوليات أمنية، وسياسية جسيمة، كما يُفاقم الكارثة الإنسانية، ويفتح الباب أمام تغيير ديموغرافي غير مسبوق في الجنوب الفلسطيني؛ مما يقتضي استجابة عربية-إسلامية عاجلة لمنعه.

السيناريو العاشر - تلاشي حل الدولتين - نهاية مرحلة، وبداية صراع آخر:

إذا فشلت كل المبادرات السياسية؛ فإن فكرة "حل الدولتين" تتلاشى تدريجيًا من الخطاب، والممارسة، ويُصبح الواقع القائم بمثابة دولة واحدة تهيمن عليها إسرائيل، وتُمارس فيها سياسات تمييز، وفصل عنصري ممنهج، ويتحول النضال الفلسطيني إلى مطالبة بحقوق مدنية داخل كيان سياسي غير معترف به، وتُعاد صياغة الصراع من قضية تحرر وطني إلى قضية مساواة، وحقوق إنسان، وهذا السيناريو هو الأسوأ من حيث النتائج؛ إذ يُنهي الطموح الفلسطيني في السيادة، والاستقلال، ويُدخل الصراع في نفق طويل الأمد بلا أفق سياسي.

ما بين السيناريوهات - مؤشرات يجب مراقبتها:

لتحديد أية من السيناريوهات المطروحة بشأن مستقبل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يقترب من التحقق؛ فمن الضروري متابعة مجموعة من المؤشرات المفصلة خلال الأشهر القليلة القادمة؛ إذ تمثل هذه المؤشرات "بوصلة سياسية" تساعد على استشراف اتجاه الأحداث.

أولاً - ملف الاستيطان سيكون مؤشرًا حاسمًا: فاستمرار البناء الاستيطاني بوتيرته المتسارعة يعني تعطيلًا فعليًا لأي أفق سياسي، أما تجميده (ولو جزئيًا)؛ فسيشكل إشارة لبداية تغيير في السلوك الإسرائيلي.

ثانيًا - الوضع الإنساني في غزة يجب مراقبته عن كثب: فالشروع في خطة جدية لإعادة الإعمار بآلية دولية، وعربية سيكون دليلًا على إرادة حقيقية لتخفيف الأزمة، وتحقيق الاستقرار، بينما استمرار الحصار، والدمار يُشير إلى انسداد الأفق السياسي، وتجاهل البعد الإنساني.



ثالثاً - الوحدة الفلسطينية كعامل داخلي حاسم: فحدوث تقدم ملموس في ملف المصالحة سيمنح الفلسطينيين قوة تفاوضية أكبر، وشرعية سياسية موحدة، بينما استمرار الانقسام يُضعف الموقف الفلسطيني، ويعزز منطق إدارة الأزمة؛ بدلاً من حلها.

رابعاً - على الصعيد الدولي يُعد الموقف الأمريكي محوراً حاسماً؛ فانتقاله من الغموض الحالي إلى دعم واضح، وصريح لتنفيذ بنود إعلان نيويورك سيغير الكثير من موازين القوى، أما إذا بقي متردداً، أو منحازاً دون التزام؛ فستبقى فرص الحل السياسي محدودة.



أخيراً يبقى الموقف العربي - وعلى وجه الخصوص السعودي - محل متابعة دقيقة؛ فاستمرار المملكة في دورها القيادي عبر الضغط السياسي، وتفعيل أدوات المتابعة الدولية سيمنح الإعلان زخماً عربياً فاعلاً، أما التراجع إلى مجرد دور رمزي، أو بروتوكولي؛ فسيضعف الأثر الإقليمي للدعم العربي، ويتيح لإسرائيل مساحة أوسع للمناورة.

هذه المؤشرات الخمسة لا تكتفي بالتشخيص؛ بل تشكل معايير موضوعية يمكن الاستناد إليها لتقييم فاعلية إعلان نيويورك، وتحولاته من مجرد وثيقة إلى واقع سياسي جديد في الشرق الأوسط، ومع ذلك تبرز بعض المؤشرات الإيجابية التي تدعو إلى التفاؤل، ولعل أبرزها أن العديد من القرارات التي تم اتخاذها ضمن إطار إعلان نيويورك جاءت بصيغة قابلة للقياس، والتنفيذ الزمني؛ فقد تضمن الإعلان جداول زمنية واضحة، وهو ما يمنحه قدراً عالياً من الجدية، والشفافية، ويحمّل الدول الموقعة عليه مسؤولية تاريخية، وأخلاقية تجاه الالتزام بتعهداتها؛ إذ إن الطابع القابل للتتبع لهذه الالتزامات يسمح بمراقبة التقدم المحقق في تنفيذ فقرات الإعلان، ويمنع تحويله إلى مجرد وثيقة رمزية؛ ومن هنا؛ فإن التحدي المقبل يتمثل في ترجمة هذا الإطار المزمّن بإعلان حل الدولتين إلى إجراءات ملموسة على الأرض؛ وذلك تحت رقابة دولية، ومتابعة جماعية صارمة.



خاتمة:

يمثل "إعلان نيويورك" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حل الدولتين فرصة سياسية تاريخية لإعادة إحياء هذا المسار كخيار واقعي، وعادل لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولكن هذه الفرصة على الرغم مما تحمله من زخم دولي تظل عرضة للتآكل إذا لم تتحول الشرعية الدولية إلى آليات تنفيذية مُلزمة، وإذا لم يتوافر على الجانب الفلسطيني إجماع داخلي قادر على استثمار هذا الزخم؛ فلقد أكد المؤتمر أن الخيار المتاح اليوم أمام المجتمع الدولي ليس بين حل الدولتين وخيارات أفضل؛ بل بين حل الدولتين أو الانزلاق نحو فوضى طويلة الأمد تهدد أمن المنطقة، واستقرارها؛ ومنهنا؛ فإن نجاح "إعلان نيويورك" يتوقف على ثلاثية حاسمة: ضغط دولي فعال يُلزم إسرائيل بالتزاماتها، ووحدة وطنية فلسطينية تتجاوز الانقسام، ودعم عربي- دولي مستمر تقوده المملكة العربية السعودية، وفرنسا، وفي هذا السياق يُعد الحضور الدبلوماسي السعودي في هذا التحول علامة فارقة تبعث على التفاؤل؛ فقد أثبتت المملكة مرة أخرى أنها قوة دولية صاعدة، وقادرة على إعادة صياغة المواقف، وتوجيه البوصلة السياسية نحو العدالة، والسلام، ليس فقط بحكم موقعها القيادي في العالمين: العربي، والإسلامي؛ بل أيضًا بما تملكه من مصداقية، وشراقات إستراتيجية عالمية؛ إذ إن الإنجاز السعودي في الدفع نحو هذا التوافق الدولي الواسع حول حل الدولتين يعزز الثقة بإمكانية تحقيق اختراق سياسي تاريخي يُعيد الأمل إلى القضية الفلسطينية بعد سنوات طويلة من الجمود، والتجاهل.





المصادر والمراجع

1. استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (Webinar) بعنوان: "قراءة في مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة عن حل الدولتين"، بتاريخ 24 سبتمبر 2025 بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين أعضاء ملتقى أسبار.
2. صحيفة عكاظ. (2025م). برئاسة السعودية، وفرنسا.. مؤتمر «حل الدولتين» ينطلق في الأمم المتحدة. <https://www.okaz.com.sa/media/gallery/news/politics/2206383>
3. الجزيرة نت. (2025م). مؤتمر تسوية القضية الفلسطينية، وتنفيذ حل الدولتين. يعتمد وثيقة ختامية.
4. الأناضول. (2025م). مؤتمر حل الدولتين، يعتمد وثيقة تشكل "إطاراً متكاملًا قابلاً للتطبيق
5. الوطن السعودية. (2025م). السعودية: اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر حل الدولتين. https://www.alwatan.com.sa/article/1167892_watanksa
6. عاجل. (2025م). وزير الخارجية يعلن اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر «حل الدولتين». <https://ajel.sa/local/5t6ex54cqe>
7. النجاح الإخباري. (2025م). وزير الخارجية السعودي يعتمد الوثيقة الختامية لمؤتمر حل الدولتين. <https://nn.najah.edu/news/Arabic/2025/07/31/531709>
8. إيلاف. (2025م). مؤتمر حل الدولتين.. محطة مفصلية بقيادة المملكة. <https://elaph.com/Web/NewsPapers/2025/08/1574076.html>
9. مصراوي. (2025م). السعودية تدعو دول العالم لتأييد وثيقة مؤتمر تنفيذ حل الدولتين. https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2025/8/5/2831618
10. مصراوي. (2025م). النص الكامل للبيان السعودي-الفرنسي المشترك في ختام مؤتمر حل الدولتين
11. الأمم المتحدة (2025م). الجمعية العامة تعتمد إعلان نيويورك بشأن حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين. <https://news.un.org/en/story/2025/09/1165835>
12. RT العربية (2025م). النص الكامل للبيان السعودي-الفرنسي المشترك في ختام مؤتمر حل الدولتين، الجزيرة نت. (2025م). مؤتمر حل الدولتين يدعو لتحويل المواقف إلى أفعال، ويطالب بوقف الاستيطان.
13. <https://www.aljazeera.net/news/2025/9/23> رئاسة-مؤتمر-حل-الدولتين-ترحب-بتعهدات
14. الأناضول. (2025م). مؤتمر حل الدولتين يطالب بانسحاب إسرائيل من غزة، وتسليمها للسلطة الفلسطينية. <https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/مؤتمر-حل-الدولتين-يطالب-بانسحاب-إسرائيل-من-غزة-وتسليمها-للسلطة-الفلسطينية/3645828>

المشاركون*

- د. فهد العرابي الحارثي - مدير الندوة، رئيس مركز أسبار للدراسات، ورئيس ملتقى أسبار.
- د. خطار أبو ذياب - أستاذ العلاقات الدولية، والجيوبولتيك، ومدير مجلس دراسات الجيوبولتيك بباريس.
- د. ديمة أبو لطيفة - أستاذة العلوم السياسية بجامعة الاستقلال، ورئيس تحرير مجلة العلوم السياسية، والقانون، ومدير المركز الديمقراطي في فلسطين.
- أ.د. صدقة فاضل - أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز سابقاً، وعضو مجلس الشورى، ومستشار الأمن الوطني سابقاً.
- السفير د. ممدوح جبر - مساعد وزير الخارجية الفلسطيني الأسبق.



* ترتيب المشاركين حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaaAsbar



@Multaqaa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com